

وان تلاحظ كذلك أن تقرير الأمين العام (٩٠) لم يعد وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) ، وللبينات التي صدرت باسم مقدمي القرار ومن الأمين العام ، وللاثار الادارية والمالية والأحكام التي أقرتها الجمعية ، وانما تضمن فقط مرفقات تضم المعلومات المتوفرة لدى الحكومات ولدى بعض الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المختصة التي لم تشترك في اعداد دراسات موضوعية تتصل بالتقرير ،

١ - تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يفي بالفرض ، ان لم يشتمل على الدراسات اللازمة الموضوعية الشاملة المطلوبة وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) وما يتصل به من وثائق ، بما فيها محضر جلسة اللجنة الثانية (٨٦) ، وبيان الآثار الادارية والمالية (٨٨) ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٨٩) ؛

٢ - وترجو من رؤساء الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المختصة ، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، أن تتعاون مع الأمين العام تعاونا ايجابيا ووافيا بالفرض في اعداد تقرير نهائي شامل ؛

٣ - وترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريره النهائي الشامل ، على أن يكون وافيا بالمتطلبات المذكورة أعلاه .

الجلسة العامة ٢٤٤١

١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥

٣٥١٧ (د - ٣٠) - الاستعراض والتقييم النصفاني للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني

ان الجمعية العامة ،

وقد اضطلعت وفقا للفقرة ٨٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، الواردة في القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ، باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في منتصف مدة العقد ؛

وان تضع نصب عينيها قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول واجباتها الاقتصادية ، وهي القرارات التي أرست أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وان تشير الى قرارها ٣١٧٦ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن أول عملية من العمليات الشاملة المقرر اجرائها كل عامين لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ،

وان تضع أيضا نصب عينيه قرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي يدعو ، في اطار ما تقدم ، الى تنفيذ أحكامه من قبل الحكومات ، والذي يمكن أن يكون الاساس والاطار لعمال الهيئات والمنظمات المختصة في منظومة الامم المتحدة ،

١ - تؤكد من جديد تمسكها بأن التعاون الانمائي الدولي ينبغي أن يجرى في اطار استراتيجية على غرار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، تقوم على اساس أهداف وغايات متسقة فيما بينها ، يشد بعضها أزر بعض ، والالتزام باعتماد وتنفيذ تدابير من شأنها تحقيق تلك الاهداف والغايات ؛

٢ - وتعتمد النص المتعلق بالاستعراض والتقييم النصفين الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، والوارد في الفروع 'أولا' الى 'ثالثا' من هذا القرار ؛

٣ - وتحث الدول الاعضاء على تنفيذ التدابير المقررة في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والواردة في الفرع 'رابعا' من هذا القرار ؛

٤ - وتحث الدول الاعضاء على تنفيذ تدابير السياسة العامة التي وافقت عليها الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الاستثنائية السابعة في القرار ٣٣٦٢ (د - ٧) فيما يتعلق بالتجارة الدولية ، ونقل الموارد من أجل الانماء ، والاصلاح النقدي الدولي ، والعلم والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والأغذية والزراعة ، والتعاون فيما بين البلدان النامية ، وتدعو جميع الحكومات ، التماسا لهذه الغاية ، ان تتخذ التدابير اللازمة وأن تأتي الى اللقاءات الدولية مستعدة الاستعداد الكافي لتمكين الهيئات المختصة من هيئات الامم المتحدة المعنية ، ولا سيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الرابعة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومجلس الأغذية العالمي ، ومجموعة المصرف الدولي ، من التوصل الى اتفاقات عاجلة ومرضية بشأن المسائل المحالة اليها للتنفيذ ؛

٥ - وتحث البلدان المقتدمة النمو والبلدان النامية على أن تواصل البحث عن مجالات جديدة للاتفاق ، وتوسيع المجالات القائمة ، في اطار المنظمات الدولية المناسبة ، وذلك عن طريق الاهتمام بعدة مسائل من بينها المسائل التالية :

(أ) توسيع نطاق المعاملة التفضيلية لصالح البلدان النامية في التجارة ؛

(ب) منح معاملة تفضلية أكثر رعاية للبلدان النامية في الحالات التي تقتضي ذلك في مجالات أخرى غير التجارة ؛

(ج) وضع قواعد واجراءات دولية تنظم الخروج عن أحكام مبدأ تجسيد الوضع الراهن ؛

(د) نقل الموارد الى البلدان النامية على أساس يمكن التنبؤ به ، ومستمر ، ومضمون ، وذلك بوسائل شتى من بينها :

١ - اقامة صلة بين التمويل الانمائي الاضافي وحقوق السحب الخاصة حين تقتضي احتياجات السيولة الدولية اقامة هذه الحقوق ؛

٢ - امكانية استخدام حصيلة استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه الموجودين خارج حدود الولاية القومية ؛

(هـ) زيادة تمويل الانماء في البلدان النامية طبقا لخططها وأولوياتها القومية باتباع طرق جديدة مثل تيسير وصولها الى سوق رأس المال في البلدان المتقدمة النمو بشروط مواتية ؛

(و) اشتراك البلدان النامية اشتراكا كاملا وفعالا في النظام الاقتصادي الدولي واسهامها في تشغيله ؛

٦ - وتدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين تنفيذ جميع أحكام الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛

٧ - وتقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والثلاثين بندا عنوانه "مراجعة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني" ، كيما تراعي الاستراتيجية بصورة كاملة المبادئ ومقررات السياسة العامة المعتمدة في اطار الامم المتحدة منذ اعتماده الاستراتيجية ، وخاصة القرارين ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د-٧) بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ؛

٨ - وتدعو اللجان الاقليمية الى أن تواصل ، في ضوء هذا القرار ، الاعمال التي اضطلعت بها حتى الآن تحضيرا للعملية الحالية للاستعراض والتقييم النصفين ، بالتعاون مع الهيئات الاخرى المختصة في منظومة الامم المتحدة ؛

٩ - وترجو من مجلس ادارة كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، والوكالات المتخصصة ، في ضوء العملية الحالية للاستعراض والتقييم النصفين ، أن توصي ، كل في قطاعها ، بما يقتضيه الامر من أهداف وغايات جديدة للمدة المتبقية من العقد ، آخذة في الاعتبار نتائج وتوصيات المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ اعتماد القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) ؛

١٠ - وتدعو لجنة التخطيط الانمائي الى أن تقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والستين تقريراً يشتمل على اسقاطات للمدة المتبقية من العقد ، وعلى ما يقتضيه الامر من مقترحات لمراجعة أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وكذلك توصيات بأهداف وغايات جديدة ، في ضوء نتائج وتوصيات المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ اعتماد القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) ؛

١١ - وترجى من الأمين العام أن يعد وثائق مناسبة تقوم ، فيما تقوم ، على أساس الأعمال التحضيرية التي ستجرى وفقا لأحكام الفقرات ٨ الى ١٠ أعلاه ، وأن يقدمها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته الحادية والستين ؛

١٢ - وتدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية والستين بندا يتناول مراجعة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائى الثانى .

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ
الاستراتيجية الانمائية الدولية

المحتويات

الفقرات

١ - ٤	مقدمة	أولا
٥ - ١٣	تحقيق الاهداف والغايات	ثانيا
١٤ - ٤٦	تقييم لتنفيذ تدابير السياسة العامة	ثالثا
٤٧ - ٧٥	التدابير الأخرى	رابعا
٥٦ - ٥٧	ألف - التعاون فيما بين البلدان النامية	
٥٨ - ٥٩	باء - المعاملات غير المنظورة	
٦٠ - ٦٢	جيم - تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا	
	دال - تدابير خاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية	
٦٣ - ٦٥	والجزرية	
٦٦	هاء - تدابير خاصة لصالح أشد البلدان تأثرا	
٦٧ - ٦٨	واو - الانماء البشرى	
٦٩ - ٧٣	زاي - زيادة الانتاج وتنويعه	
٧٤	حاء - تعبئة الرأى العام	
	طاء - القضاء على العدوان الاجنبى والاحتلال الاجنبى والتمييز	
٧٥	العنصرى والفصل العنصرى والاستعمار	

أولا - مقدمة

١ - ان هذه العملية للاستعراض والتقييم النصفيين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، تجرى في وقت تتغير فيه الحالة الاقتصادية الدولية بشكل متواصل ، وتتلاحق فيه الاحداث بسرعة بحيث زعزت أسس النظام الاقتصادي القائم . وقد شهد النصف الاول من العقد سلسلة متلاحقة من الاحداث الحاسمة ، فقد انهار نظام بريثون وودز في عام ١٩٧١ . واعتبارا من كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ حدث ارتفاع سريع في أسعار الاغذية والوقود والاسمدة أدى ، مع التزايد المستمر في أسعار السلع الانتاجية والمعدات والخدمات ، الى تدهور حالة ميزان المدفوعات في معظم البلدان النامية . وفي عام ١٩٧٤ ، انخفضت أسعار معظم السلع الاساسية . وقد زاد من سوء الاختلالات الهيكلية القائمة في الانتاج الزراعي ، بصفة خاصة ، استمرار الظروف المناخية غير المواتية . وزادت الحالة في البلدان النامية تفاقمًا من جراء الانكماش الاقتصادي في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو الذي صاحبه زيادة سريعة في التضخم . وخلال النصف الاول من العقد ، حدثت زيادة مقلقة في الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، كما تعرضت علاقات القوى في العالم لتغير لا رجعة فيه وببشر بخير وفير . فبرزت البلدان النامية كعامل أقوى أثرا ، وكان ذلك نتيجة حتمية للادراك الجديد المتزايد لحقيقة الاعتماد المتبادل بين البلدان . وان اكتشاف هذه القوة الجديدة للبلدان النامية قد فتح سبلا تبشر بتوسيع التعاون وتعزيزه بين هذه البلدان على أساس التضامن الاخوي بين شعوبها ، في مواجهة تحدى الانماء والعدالة والانصاف . ومن أهم مظاهر هذا التعاون العمل المشترك الذي تقوم به البلدان النامية في سبيل صيانة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، وتعزيز قوتها التفافضية للحصول على معاملة عادلة ومنصفة لصادراتها من المنتجات الأولية والسلع المصنعة على السواء . كما أن هنالك أجزاء من العالم النامي لا تزال خاضعة للعدوان الاجنبي والاحتلال الاجنبي والفصل العنصري ولسيطرة الاستعمار قديمه وجديده ، وتلك عقبة من أكبر العقبات التي تعترض سبيل التحرر الاقتصادي والانماء في العالم النامي في مجموعه ، وخطر من أكبر الاخطار التي تتهدد السلم والامن في العالم بأسره .

٢ - وقد أدت هذه الحالة الى الدعوة ، في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس التكافل الاقتصادي الدولي الحق ، والانصاف التام ، وسيادة الدول ، والتساوي في السيادة ، والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الصدد ، تم تحديد عدد من مجالات الأولوية في مؤتمرات عالمية خصصت لمشاكل البيئة ، والسكان ، والأغذية ، والتصنيع ، ودور المرأة في الانماء ، وكذلك في الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة التي كانت بمثابة متابعة رئيسية للدورة الاستثنائية السادسة . بيد أن نتائج تنفيذ القرارات المتخذة في هذه المؤتمرات لم تحدث أى أثر على الحالة السائدة في النصف الاول من العقد .

٣ - ان البلدان المتقدمة النمو لم تنفذ حتى الآن ، بشكل عام ، تدابير السياسة العامة الواردة في الاستراتيجية الاقتصادية الدولية ، بل واقع الامر أنه حدث بعض التقهقر في هذا الصدد . وقد أدى القصور في تنفيذ تدابير السياسة العامة المتضمنة في الاستراتيجية ، مشفوعا بأزمة اقتصادية

ستمرة تؤثر خصوصا في البلدان النامية لأنها أشد عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية الخارجية ، الى نتائج مثبطة للغاية ، ولم يتحقق من التقدم في سبيل النهوض بقضية الانماء الا قدر بالضعف الضالة .

٤ — وبالرغم من وجود اتفاق ، في أول عملية من عمليات الاستعراض المقرر اجرائها كل سنتين ، على ضرورة تنفيذ تدابير السياسة العامة المتفق عليها ، فان البلدان المتقدمة النمو لم تتحرك تحركا كافيا نحو جعل الهدف الانمائي محورا للقضايا التي يسعى المجتمع الدولي الى التماس حلول فعالة ودائمة لها على وجه الاستعجال .

ثانيا — تحقيق الأهداف والغايات

٥ — ان بعض الاهداف الاجمالية المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، قد تحققت أو اجتيزت ، الامر الذي يرجع أساسا الى جهود البلدان النامية ذاتها ، كما يرجع الى حد ما الى عوامل خارجية مثل " الرواج الطارئ في السلع الأساسية " . بيد أن هذه النتائج الاجمالية لاتعكس التباين في منجزات البلدان النامية . وقد حددت أهم ملامح الانجازات التي تحققت في الفقرات ٦ الى ١٣ أدناه .

٦ — استمر متوسط معدل النمو في البلدان النامية قريبا من الهدف المحدد للعقد ، على الرغم من أن معدل النمو السنوي للفرد الواحد كان ٣٫٣ في المائة ، أى أدنى قليلا من الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية وهو ٣٫٥ في المائة .

الجدول ١ : الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ — ١٩٨٠)
هو : ٦ في المائة في السنة)

النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة				متوسط معدل التغير السنوي (في المائة)	
١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٤ — ١٩٧١	١٩٧٠ — ١٩٦١
٥٦	٧٠	٥٦	٥٢	٥٩	٥٥

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.C.1) .

٧ — وكان من مجالات القصور الرئيسية قطاع الزراعة ، حيث حققت البلدان النامية في مجموعها أقل من نصف المعدل المستهدف وهو ٤ في المائة .

الجدول ٢ : الانتاج الزراعى في البلدان النامية

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١

- ١٩٨٠ هو : ٤ في المائة في السنة)

النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة				متوسط معدل التغير السنوى (في المائة)	
١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٤ - ١٩٧١	١٩٧٠ - ١٩٦١
١٥	٣٩	٠٨-	١٦	١٥	٢٨

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .

٨ - وبوجه عام ، تحقق الهدف العام للانتاج في الصناعة التحويلية وهو ٨ في المائة في السنة ، بل تم تجاوز هذا الهدف في بعض الحالات .

الجدول ٣ : انتاج الصناعة التحويلية في البلدان النامية

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ -

١٩٨٠ هو : ٨ في المائة في السنة)

النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة				متوسط معدل التغير السنوى (في المائة)	
١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٤ - ١٩٧١	
٨٧	٩٠	٨٩	٦٧	٨٣	

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .

٩ - وقد حققت البلدان النامية في مجموعها معدل الادخار المحلى المستهدف لسنة ١٩٨٠ وهو ٢٠ في المائة ، على الرغم من أن عددا كبيرا منها حقق معدلات أقل .

١٠ - وكان أحد العوامل الرئيسية المؤدية الى هذه المنجزات العامة في البلدان النامية خلال هذه الفترة هو التجارة ؛ الا أن الزيادات الكمية التي حدثت في السنوات الاولى من العقد في التجارة والمدفوعات الخارجية لكثير من البلدان النامية قد تباطأت في ١٩٧٤ ، مما نتج عنه معدل متوسط يقل قليلا عن المعدل المستهدف في الاستراتيجية الانمائية الدولية وهو ٧ في المائة .

الجدول ٤ : التغير في صادرات وواردات البلدان النامية
(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هو : ٧ في المائة في السنة)

متوسط معدل الزيادة السنوية (في المائة)				النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة	
١٩٧٤ - ١٩٧١				١٩٧١	١٩٧٤
				١٩٧٢	١٩٧٣
٦٥				٧١	٢٥
٧٩				١٩	١٣١
كمية الصادرات				٨٤	٨٣
كمية الواردات				٨	٩٨

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .

١١ - وقد تناقص التدفق الصافي من الموارد المالية للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهو مجال رئيسي من مجالات السياسة الانمائية ، سواء في قيمته الحقيقية أو في النسبة المئوية التي يمثلها من الناتج القومي الاجمالي .

الجدول ٥ : صافي تدفق المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هو : ٧ في المائة في السنة)

الفترة		(أ)
١٩٦٩ - ١٩٧٠	١٩٧١ - ١٩٧٣	
٣٤	٣٢	٣٢

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .
(أ) بيانات مؤقتة .

١٢ - واستمر تزايد عبء مدفوعات خدمة الديون في البلدان النامية بالمقارنة مع حصيلة صادراتها .

الجدول ٦ : مدفوعات خدمة الديون العامة الخارجية في
ثمانية وسبعين بلدا من البلدان النامية

العلاقة بين حصة مدفوعات خدمة الديون العامة
وبين صادرات السلع والخدمات غير الداخلة فـي
عوامل الانتاج ، معبرا عنها بالنسبة المئوية
(في ثمانية وسبعين بلدا من البلدان النامية)

٩٠٩	١٩٦٧
١١٢	١٩٧٠
١٠٩	١٩٧٣

المصدر : مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، التابع لامانة الامم المتحدة .

١٣ - وقد نفذت البلدان النامية ، بوجه عام ، سياسات السكان في اطار خططها وأولوياتها الانمائية ، وقد تم ، تقريبا ، تحقيق المعدل المستهدف للمتوسط السنوى لزيادة السكان فـي البلدان النامية ، وهو ٢٥ في المائة .

ثالثا - تقييم لتنفيذ تدابير السياسة العامة

١٤ - لم يحرز سوى تقدم طفيف فيما يتعلق باتخاذ تدابير دولية في مجال تجارة السلع الاساسية ؛ فعلى الرغم من المساعي الدولية الرامية الى تحقيق أسعار مستقرة وعادلة ومجزية للسلع الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، لم يتحقق الا القليل من التقدم في ميدان تجارة السلع الاساسية . كما أن حماية الانتاج المحلي والممارسات التجارية التقييدية في بعض البلدان المتقدمة النمو ، وظهور بدائل تركيبية اصطناعية وتزايد انتاج هذه البدائل ، قد أسهما ، أحدهما أو كلاهما ، في تباطؤ نمو الطلب على المنتجات الزراعية . بيد انه قد تم الاتفاق بين المجتمع الاقتصادي الاوروبي وسبعة وأربعين بلدا من البلدان النامية على مشروع يرمي الى تحقيق الاستقرار في حصيلة الصادرات من بعض السلع الأساسية المختارة .

١٥ - على انه لم يتحقق شيء يذكر فيما يتعلق بمسألة فتح الاسواق أمام السلع الأولية - ولا سيما المنتجات الزراعية ذات الاهمية التصديرية لدى البلدان النامية ، بالرغم من الاتفاق الذي توصل اليه وزراء الدول المتعاقدة الاطراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الفات) في الاجتماع الذي عقده في طوكيو في الفترة من ١٢ الى ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ .

- ١٦ - فهذه المفاوضات التي كان ينبغي ، وفقا لاعلان طوكيو ، أن تنتهي قبل نهاية ١٩٧٥ ، لم تسفر بعد عن نتائج موضوعية ، مما ألحق الضرر خاصة بالبلدان النامية التي تتأثر اقتصاداتها تأثرا شديدا بالأحوال الخارجية . كما أن رفع الحواجز التجارية والنشأها لهيئتها ، أسد ضما وكلاهما على نحو مرض غلال النصف الاول من العقد ، بالرغم من تنفيذ نظام الافضليات المعمم . وفي حالات معينة . لم تلتزم بعض البلدان التجارية الرئيسية بمبدأ تجميد الوضع الراهن مما سبب مشاكل اجتماعية واقتصادية في البلدان النامية .
- ١٧ - وبشكل ما يتركه تصاعد التعريفات الجمركية من أثر على المنتجات المحضرة عقبة رئيسية تحول دون التنويع الرأسي . وبالرغم من الهدف المتمثل في تحسين فرصة وصول السلع شبه المحضرة والمحضرة من البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، فليس هناك حتى الآن ما يشير الى اتخاذ تدابير دولية كافية لتحقيق ذلك الهدف ، مما يعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنويع اقتصاداتها . وواقع الأمر أن الآثار السيئة لجولة مفاوضات كينيدي ، التي زادت فعلا من درجة التمييز ضد بعض المنتجات المحضرة ، ما برحت مسألة مثيرة للقلق .
- ١٨ - وبالرغم من أن نظام الافضليات المعمم يمثل فتحا جديدا بالنسبة للمفهوم التقليدي للتجارة والتعاون الدوليين ، فان فوائده بالنسبة للبلدان النامية ظلت حتى الآن متواضعة ، الأمر الذي يرجع بصفة رئيسية الى تأخر تنفيذه ، وإلى القيود التي تفرضها على تطبيقه الشروط التقييدية فيما يتعلق بالمنتجات التي يشملها ، ومستوى " الحد الأقصى " ، ودرجة الافضلية ، وحجم حصة التعريفية التفضيلية ، كما يرجع أيضا الى أن المعلومات المتصلة بالموضوع غير كافية مما يمنع المستفيدين من التمتع الكامل بفوائد المشاريع القائمة . وحتى الفوائد المحدودة التي تعود على البلدان النامية من نظام الافضليات المعمم يمكن أن تنتقص منها الترتيبات التفضيلية بين بعض البلدان المتقدمة النمو ، واحتمال خفض الحواجز التجارية بينها في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تجري داخل مجموعة " غات " .
- ١٩ - وقد حادت البلدان المتقدمة النمو ، في بعض الحالات ، عن مبدأ تجميد الوضع الراهن ، المشار اليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، بتطبيقها قيودا جديدة تؤثر على مجموعة كبيرة ومتنوعة من صادرات البلدان النامية ، ومنها على وجه التحديد المنتجات التي أصبح فيها للبلدان النامية القدرة على المنافسة في الاسواق الدولية ، مثل المنسوجات ، والمنتجات الجلدية ، وأنواع معينة من منتجات الصلب والمنتجات الالكترونية . وكذلك تأثرت حصيلة البلدان النامية من الصادرات تأثرا شديدا بالقيود الجديدة التي فرضتها بعض البلدان المتقدمة النمو على صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية الخام والمحضرة على السواء .
- ٢٠ - وبالرغم من تزايد الوعي في المجتمع الدولي بالآثار السيئة التي تلحق بالتجارة والانماء نتيجة للممارسات التجارية التقييدية التي تجري دراستها بنشاط داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، من بين جهات أخرى ، فلم تتخذ أية تدابير دولية للقضاء على هذه المشكلة .
- ٢١ - ولم تحقق البلدان المتقدمة النمو تقدما منتظما في تنفيذ التدابير المطلوب اتخاذها لوضع برنامج يساعد صناعاتها غير التنافسية على أن تتكيف وتتلاءم مع الظروف .

٢٢ — وقد بذلت في البلدان النامية جهود متزايدة للاستفادة على نطاق أكبر من الترويج التجاري باعتباره أداة للتوسع في صادراتها . إلا أن قيام بعض الدول المتقدمة النمو بفرض رسوم تعويضية قد أدى إلى الحد من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لترويج تجارتها عن طريق سياسات تصديرية تشمل اتخاذ تدابير مثل تقديم الإعانات وحوافز التصدير .

٢٣ — وخلال السنوات الثلاث الأولى من هذا العقد ، حدث نمو كبير في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . بيد أنه لا تزال هناك مشاكل هامة معينة لا بد أن تواجهها التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية المذكورة والبلدان النامية . كما أن تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية تركز أساساً على عدد محدود من الشركاء الثابتين . ومن الواضح أن هناك مجالاً لتعجيل نمو التجارة بين هذه البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، وأن هناك حاجة إلى المضي في تعزيز الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير محددة ، مثل التدابير التي تدعو إليها الفقرات المتصلة بهذا الموضوع من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الشأن ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٢٤ — ولقد أعطت الحالة الاقتصادية الراهنة قوة دافعة إضافية للتوسع في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقد تيدى ذلك في برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والقرارات التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز ومجموعات أخرى من البلدان النامية ، وكذلك المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية من البلدان النامية التي أكدت الحاجة إلى زيادة اعتماد البلدان النامية الجماعي على النفس ، ونمو التعاون فيما بينها . وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمجموعات الإقليمية والإقليمية . وتشير إحصاءات التجارة حتى عام ١٩٧٢ إلى أن نمو التجارة بين البلدان النامية قد زادت سرعته بنسبة تربو على ١٥ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٧٠ ، مقابل ٦ في المائة إبان عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول . ويلزم اتباع نهج أشد فعالية خلال المدة المتبقية من العقد الانمائي الثاني ، في سبيل قيام البلدان النامية بعمل مشترك . ويتضمن برنامج العمل بعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتوسيع نطاق التعاون على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والإقليمية ، في الوقت الذي تتخذ فيه تدابير فيما بين مجموعات مختلفة من البلدان النامية . وتشمل مجالات هذا التوسع في التعاون الاقتصادي الصناعة ، والمواد الخام ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والنقل عامة والنقل البحري خاصة ، ووسائل الاتصال الجماهيرية .

٢٥ — إن الهدف المتمثل في تحقيق تدفق مقادير صافية من الأموال إنما حدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لتوفير النسبة الحرجة من التمويل الخارجي ، وزيادة على الموارد المالية التي يمكن للبلدان النامية الحصول عليها عن طريق حصيلة الصادرات ، وذلك لبلوغ أهداف الاستراتيجية المتعلقة بالحد الأدنى من النمو . كما يؤكد برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الحاجة إلى التعجيل بأدراك بل تجاوز نسبة التدفق الإجمالي للموارد المالية الصافية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف . وقد هبطت نسبة هذا التدفق ، معبراً عنها بنسبة مئوية إلى الناتج القومي الإجمالي ، من مستوى ٧٦.٠ في المائة في أوائل الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ إلى ٧٠.٠ في المائة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، ثم بقيت عند هذا المستوى خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ .

٢٦ - ولقد كان أداء البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ، في نطاق هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، أقل مدعاة للارتياح بوجه عام . فقد انخفضت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي لتلك البلدان مجتمعة من ٥٣.٠ في المائة خلال السنوات الاولى من الستينات الى نحو ٣٩.٠ في المائة خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ ، والى ٣٢.٠ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ . أما انخفاض أداء معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فيمما يتعلق بادراك الهدف البالغ ٧.٠ في المائة ، فيرجع ، فيما يرجع اليه من أسباب ، الى عدم توافر العزيمة السياسية على ادراك هذا الهدف في منتصف العقد .

٢٧ - وفي مواجهة انخفاض تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، لجأت البلدان النامية الى الاقتراض بشروط أقسى نسبيا ، وقد أدى ذلك الى زيادة مشاكل خدمة الديون التي أصبحت الآن حادة للغاية في عدد من البلدان النامية . فقد ارتفعت مدفوعات خدمة الديون من متوسط سنوى بلغ ٩٦ في المائة خلال الستينات الى نحو ١٦٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ . ووفقا لآخر الأرقام المتوفرة ، فان نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصيللة الصادرات في عدد من البلدان النامية قد تجاوزت ١٠ في المائة في ١٩٧٤ وتعدت في بعض الحالات نسبة ٢٠ في المائة .

٢٨ - ان الصورة الاجمالية لأحكام وشروط المساعدة المالية المقدمة الى البلدان النامية لا تبين أن الجهود العامة المبذولة لتيسير وتنسيق هذه الاحكام والشروط ، وفقا لما دعت اليه الاستراتيجية الانمائية الدولية ، كانت جهودا غير كافية . هذا فضلا عن أن جزءا كبيرا للغاية من المساعدة الانمائية ظل مقيدا . بيد أن الاستراتيجية نصت في الفقرة ٤٥ على أنه حيثما تظل القروض مقيدة ، فانه ينبغي تخفيف أية آثار ضارة قد تنجم عن ذلك . ولم يحرز من التقدم في هذا الصدد الا النزر اليسير .

٢٩ - وقد اتخذت عدة بلدان نامية ، في اطار برامجها وألوياتها القومية ، ما يلزم من تدابير بهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية . وفي الوقت نفسه ، فان القلق بشأن الآثار السلبية للاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان النامية قد تبنى في صور مختلفة ، منها الدأب على النظر في هذا الموضوع في لقاءات اقتصادية دولية تمخضت عن سلسلة من القرارات تكرر تأكيد السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية .

٣٠ - وأنشأت الامم المتحدة اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، التي يتمثل أحد أهدافها في وضع مدونة لقواعد السلوك .

٣١ - وقد أعرب كذلك عن القلق ازاء الممارسات الفاسدة التي تلجأ اليها شركات معينة من الشركات عبر الوطنية وغيرها ، ووسطاء هذه الشركات وغيرهم من الاشخاص المعنيين ، والتي تشكل خرقا لقوانين وأنظمة البلدان المضيفة . وقد أعلن المجتمع الدولي ادانته الرسمية لمثل هذه الممارسات . وقد دعت حكومات البلدان التي تنتسب اليها هذه الشركات وحكومات البلدان المضيفة لكي تتخذ كل منها ، في اطار ولايتها القومية ، جميع التدابير اللازمة التي تراها مناسبة ، بما فيها التدابير التشريعية ، لمنع مثل هذه الممارسات الفاسدة واتخاذ ما يترتب على ذلك من اجراءات

ضد المغالين . كما دعت حكومات البلدان التي تنتسب اليها هذه الشركات للتعاون مع حكومات البلدان المضيفة من أجل منع تلك الممارسات الفاسدة ، وملاحقة أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الاعمال ، وذلك داخل حدود الولاية القومية لكل منها .

٣٢ - وببحث مسألة انشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي . واتفق في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة على ان انشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والمساعدة الانمائية ينبغي أن يشكل جزءا من الدراسة التي يجريها صندوق النقد الدولي لمسألة انشاء حقوق سحب خاصة جديدة ، حين تقتضي احتياجات السيولة الدولية انشاء هذه الحقوق . وهذا التقدم الطفيف هو التقدم الوحيد الذي تحقق حتى الآن .

٣٣ - ولا تزال أشد البلدان تأثرا تواجه حالة حرجية على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في ظل عملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة . وكان تدفق الموارد المقصود به مساعدة هذه البلدان في مواجهة المشاكل الخاصة بموازين مدفوعاتها ، وفقا لما هو متفق عليه في قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخ في (أيار/مايو ١٩٧٤) تدفقا بطيئا ودون القدر الكافي .

٣٤ - ولم تنضم بعد كبرى بلدان النقل البحري الى مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري .

٣٥ - ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية الانمائية الدولية في مجال التأمين وإعادة التأمين في انشاء وانماء الاسواق المحلية للتأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية . وقد اتخذت خلال النصف الاول من العقد بعض الخطوات التمهيدية التي يمكن أن تؤدي الى نتائج هامة في هذا المجال في المدة المتبقية من العقد .

٣٦ - وبالرغم من سلسلة القرارات التي اتخذت بعد عام ١٩٧٠ ، فان الحقائق الجوهرية المتعلقة بالتقدم المحرز في أقل البلدان نموا هي حقائق مخيبة للآمال . ففي الوقت الذي تحسنت فيه التدفقات المالية الى أقل البلدان نموا تحسنا واضحا في السبعينات ، بالمقارنة بأواخر الستينات ، فان حصة الفرد من تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى هذه البلدان لا تزيد على مثيلتها في سائر البلدان النامية الا قليلا ، كما أن التدفق الكلي للموارد المالية من جميع المصادر الى تلك البلدان لا يزال يقل كثيرا عن متوسط تدفقها الى البلدان النامية الاخرى .

٣٧ - ولم يتخذ ، من الناحية العملية ، سوى خطوات ضئيلة لتنفيذ التدابير الخاصة التي هي في صالح أقل البلدان نموا ، ولا سيما في مجال السياسة التجارية .

٣٨ - كذلك فانه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي تنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، لمساعدتها على حل أكثر مشاكلها النامية ، الناتجة عن موقعها الجغرافي أهمية والحاحا ، وخصوصا فيما يتعلق بتعويضها عما تتحمله من تكاليف النقل وتكاليف العبور (الترانزيت) وذلك بوسائل من بينها انشاء صندوق خاص .

٣٩ - ولقد أحرز بعض التقدم في صياغة مدونة قواعد سلوك لنقل التكنولوجيا ، وان كان لا يزال يتعين اتخاذ تدابير تتعلق بجوهر الموضوع .

٤ - وقد تحقق بعض التحرك نحو تنقيح نظام البراءات ، بيد أنه لم تتخذ بعد أية تدابير ملموسة في هذا الصدد .

٥١ - لقد طرأت تغيرات ايجابية عدة على الحالة الاجتماعية في العالم منذ بدء عقد الـ ١٩٨٠ المتحدة الانمائي الثاني . ومع تزايد الوعي بخطورة وتعقد مشاكل الانماء البشرى التي تواجه المجتمع العالمي ، أحرزت البلدان النامية بعض النجاح في تحديد المشاكل ورسم السياسات اللازمة لمواجهتها وكذلك تحسين الحالة القائمة فعلا ، وان كان من الواضح أن المجال متسع لتحقيق المزيد من التقدم . فان مسائل مثل تحقيق توزيع أعدل للدخل والثروة ، والعمالة ، والاصلاح الزراعي ، بما في ذلك ما يقتضيه الامر من اصلاح نظم حيازة الارض ، وتحسين التربة ، والسياسات السكانية والسياسات التعليمية والتدريبية ، والانماء الريفي ، والانماء الريفي - الحضرى المتكامل ، وتعبئة الموارد الداخلية ، كلها مسائل سوف تسهم بقدر كبير في حل المشكلة الانمائية ، وما زالت مهت قلن كبير على الصعيدين القومي والدولي .

٥٢ - وقد أحرزت تقدم كبير في ميدان التعليم من حيث الفرص المتاحة والسياسات العامة على السواء ، وفي مجال الصحة ، لا تزال هناك حاجة الى توسيع نطاق خدمات الصحة الاساسية ليشمل جميع السكان ، وان كان قد تحقق نجاح ملحوظ في بعض المجالات الاخرى . ولا يزال هناك مجال للتحسين في توفير الاسكان والمرافق المجتمعية المتصلة به في كل من المناطق الحضرية والريفية ، وخاصة في مجال تخطيط المدن . وفيما يتصل برعاية الشباب والأطفال ، لا يزال سوء التغذية والمرض ومعدل وفيات الاطفال الرضع والافتقار الى المرافق المدرسية وفرص العمل للشباب تشكل ميادين رئيسية مثيرة للقلق . كما أن ادماج المرأة في عملية الانماء لم يستكمل بعد . ولوحظ بعض التقدم في تحقيق مساندة جميع قطاعات السكان لبرامج الانماء الاجتماعي والاقتصادى ومشاركتها فيها على نحو ايجابي .

٥٣ - وبالرغم من الجهود القومية والدولية المكثفة التي تبذل من أجل وقف تدهور البيئة البشرية ، فان المشاكل البيئية في ميادين استخدام الارض والمياه والطاقة والتغيرات المناخية أصبحت محسوسة بشكل متزايد .

٥٤ - وثمة ادراك متزايد حاليا لان اتباع مفهوم موحد لتحليل الانماء وتخطيطه على الصعيدين القومي يشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، العام منها والخاص ، يعد وسيلة لبلوغ انماء اقتصادى واجتماعى وبشرى متوازن في ضوء الاحوال السائدة في البلدان المعنية .

٥٥ - وبالرغم من الأولوية التي تعطىها البلدان النامية لبرامج الانماء الموضوعة لصالح الجماهير ، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق انماء ريفى متكامل .

٥٦ - وتقع المسؤولية الأولى عن انماء البلدان النامية على كاهل هذه البلدان ذاتها . بيد أنه كما جاء في نص ديباجة الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فان جهود البلدان النامية لن تكفى لتمكينها من بلوغ الغايات الانمائية المرجوة ، بالسرعة التي يجب أن تبلغها بها ما لم تساعد لها البلدان المتقدمة النمو بزيادة الموارد المالية التي تتيحها لها واتباع السياسات الاقتصادية والتجارية التي تكون أكثر ملاءمة لحاجاتها . وفي كلا المجالين ، كان التقدم بطيئا في تنفيذ تدابير السياسة العامة هذه .

رابعاً - التدابير الأخرى

٤٧ - ينبغي العمل على إقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر توازناً وانصافاً ، وذلك باتباع وسائل شتى من بينها بذل الجهود لتطوير النمط الحالي للتجارة العالمية لصالح البلدان النامية بغية زيادة مشاركتها فيها ، وللاقلال قدر المستطاع من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية . وهناك عدة أوجه للخيار أمام المجتمع الدولي في سعيه إلى الحفاظ على القوة الشرائية للبلدان النامية . وهذه الأوجه تحتاج إلى مزيد من الدراسة على سبيل الأولوية . وعلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل دراسة الخطط الرامية إلى مقايضة الأسعار ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وغيرها من أوجه الخيار ، بغية تقديم مقترحات جديدة إلى المؤتمر في دورته الرابعة .

٤٨ - إن جهود البلدان النامية لتنويع اقتصاداتها بقصد التوسع في إنتاج وتصدير السلع شبه المصنعة والمصنعة وكذلك السلع الأساسية شبه المحضرة والمحضرة ، وتوسيع نمط الصادرات لصالح السلع الأساسية التي يتميز الطلب عليها بدينامية نسبية ، هذه الجهود ينبغي استكمالها بوسائل شتى ، منها تقديم موارد من البلدان المتقدمة النمو ، والقيام ، كلما أمكن ، بإنشاء صناديق خاصة للتنويع ، كجزء من اتفاقات السلع الأساسية .

٤٩ - ينبغي بذل جهود مركزة في مجال البحث والتنمية ترمي إلى تحسين أحوال الأسواق وكفاءة التكلفة ، وإلى تنويع الاستخدامات النهائية للمنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المواد التركيبية الاصطناعية والبدائل ؛ وينبغي أيضاً تقديم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية التي تنتج منتجات طبيعية تعاني من منافسة المنتجات التركيبية الاصطناعية والبدائل ، وذلك لكي تعينها على تنويع إنتاجها في مجالات إنتاجية أخرى . وتكثف المنتجات الطبيعية قادرة على إشباع حاجات السوق العالمية الراهنة والمتغيرة ، فانه ينبغي ألا يقدم أى تشجيع خاص ، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، لاستحداث واستعمال منتجات تركيبية جديدة تنافس تلك المنتجات الطبيعية منافسة مباشرة .

٥٠ - ينبغي أن تستمر التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبين البلدان النامية في التوسع بمزيد من السرعة ، وأن تمتد إلى عدد أكبر من البلدان النامية . وعلى حين ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة معدل نمو الواردات من البلدان النامية ، فانه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة معدل التوسع في نصيب المنتجات المصنعة وشبه المصنعة . وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى الدخول في اتفاقات تجارية جديدة وإدخال تحسينات أخرى لتحقيق مرونة أكبر في الدفع وزيادة الاخذ بأسلوب تعدد الأطراف في اتفاقات الدفع .

٥١ - وينبغي أن تكون الوجهة الوحيدة للمساعدة المالية والتقنية هي تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، ولا تستخدم تلك المساعدة على أى وجه يخل بالسيادة القومية للبلدان المستفيدة .

٥٢ - وينبغي متابعة المباحثات والمفاوضات بلا كلل ، مع مراعات الاتفاقات القائمة أو التي يجري بحثها ، بهدف وضع ترتيبات لنقل الموارد اللازمة لتحقيق استقرار حصيلة صادرات البلدان النامية

وتحسينها . وينبغي مواصلة الجهود الرامية الى وضع مخطط للتمويل التكميلي ، وذلك في اطار البحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة مشاكل اختلال الانماء الناجمة عن التغيرات المعاكسة في حصيلة صادرات البلدان النامية .

٥٣ - وينبغي أن تتعاون جميع الحكومات في اطار اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بغية وضع مدونة دولية لقواعد السلوك واعتمادها وتنفيذها ، وهي المدونة المشار اليها في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الاولى (٩١) .

٥٤ - ينبغي أن تواصل البلدان النامية تنفيذ ما التزمت به في الاستراتيجية الانمائية الدولية من أجل تعبئة مواردها المحلية .

٥٥ - ينبغي تيسير السبيل للدور الذي يمكن لاتحادات المنتجين أن تؤديه في اطار التعاون الدولي ، وينبغي القيام خاصة ، تحقيقاً لأهدافها ، بالمساعدة في تشجيع النمو المطرد للاقتصاد العالمي بتعجيل انماء البلدان النامية .

ألف - التعاون فيما بين البلدان النامية

٥٦ - ينبغي للبلدان النامية أن تتخذ تدابير محددة لتكثيف جهودها الحالية وبدء جهود جديدة من أجل عقد وتنفيذ التزامات بتوسيع التبادل التجاري فيما بينها وبد تعاونها الاقتصادي والتقني على كل من الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والاقليمي وذلك بوسائل شتى من بينها : وضع ترتيبات للمدفوعات ؛ وتيسير التجارة بصورة متبادلة ؛ والانتفاع من الموارد المالية المتاحة في تمويل الانماء في البلدان النامية ؛ وتعزيز التعاون الصناعي ؛ والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا ؛ ودعم المساندة والتعاون في الشؤون المالية على كل من الصعيد دون الاقليمي والاقليمي ؛ وزيادة انتاج المدخلات الزراعية ، ولا سيما الاسمدة ومبيدات الآفات ؛ وانشاء شركات للنقل البحري ، قومية واقليمية واقليمية .

٥٧ - وعلى البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية اتخاذ تدابير جديدة ، أو القيام عند اللزوم بتعزيز التدابير القائمة ، وذلك تأييداً للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

باء - المعاملات غير المنظورة

٥٨ - ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيدين القومي والدولي لاجداث زيادة كبيرة في إيرادات

(٩١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والخمسون ،

الملحق رقم ١٢ (E/5655 و Corr.1) .

البلدان النامية من التجارة غير المنظورة ، ولا سيما من النقل البحري وغيره من وسائل النقل والتأمين ، والسياحة ، ولزيادة مدى ما تحققه تجارتها من أرباح ، وتحسين ميزان مدفوعاتها على أساس دائم .

٥٩ - ان جميع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الخاصة بمدونة قواعد السلوك لاتحاد النقل البحري (٩٢) ، أو لم تنضم اليها ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، مدعوة لاتخاذ اجراء مناسب وعاجل للتصديق عليها أو الانضمام اليها .

جيم - تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا

٦٠ - على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لكفالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر لأقل البلدان نموا عن طريق التنفيذ العاجل والشامل للتدابير المتفق عليها لصالحها .

٦١ - وينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية جهودا متضافرة ، عن طريق برامجها للمساعدة التقنية والمالية ، لتلبية ما تحتاجه أقل البلدان نموا لادراك أهدافها الانمائية . وينبغي تحسين أحكام وشروط المساعدة المالية المقدمة الى هذه البلدان بحيث تتضمن عنصر منحة يكون هو العنصر الغالب فيها .

٦٢ - وعلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، أن تتخذ تدابير خاصة للمساعدة في احداث التحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نموا .

دال - تدابير خاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والجزرية

٦٣ - ينبغي للمؤسسات المالية ، القومية منها والدولية ، ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات التي تنفر بها البلدان النامية غير الساحلية والجزرية المضروبة بسبب موقعها الجغرافي ، وذلك بتقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية للمشاريع والبرامج الرامية الى تطوير وتحسين ما تحتاج اليه هذه البلدان من مقومات هيكلية للنقل والمواصلات . ويجب تحسين أحكام وشروط المساعدة المالية المقدمة الى تلك البلدان بحيث تتضمن عنصر منحة يكون هو العنصر الغالب فيها .

٦٤ - جميع الدول مدعوة الى أن تصبح اطرافا في اتفاقية تجارة المرور العابر " الترانزيت " للدول غير الساحلية ، الموقعة في ٨ تموز/يولية ١٩٦٥ (٩٣) .

(٩٢) مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشأن مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري ، المجلد الثاني ، الوثيقة النهائية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.D.12) ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

(٩٣) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٩٧ ، رقم ٨٦٤١ ، الصفحة ٤٢ .

٦٥ - في تنفيذ التدابير الرامية الى مساعدة البلدان المذكورة انفا في تذليل العقبات الناتجة عن موقعها الجغرافي غير المواتي ، تراعى المقررات والقرارات التي اتخذتها في هذا الشأن كل من الجمعية العامة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والا نماء وغيرهما من الهيئات ذات الصلة .

هـ - تدابير خاصة لصالح أشد البلدان تأثرا

٦٦ - ان البلدان المصنعة ، وغيرها من المتبرعين المحتملين ، والمنظمات الدولية مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، مدعوة الى تقديم الاغاثة والمساعدة فورا لاشد البلدان تأثرا ، وفقا لما تقضي به قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) و ٣٣٦٢ (د - ٧) لتمكين هذه البلدان من اللحاق بركب الانماء ومن بلوغ الاهداف المرسومة في الاستراتيجية الانمائية الدولية .

واو - الانماء البشرى

٦٧ - ينبغي للبلدان النامية ان تقوم ، وفقا لاحتياجاتها الانمائية ، بايلاء اهتمام متزايد لتنفيذ تدابير السياسة العامة في مجال الانماء البشرى ، الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية وفيما يتصل بالموضوع من مقررات الامم المتحدة ، تحقيقا لمصلحة سكانها في مجموعهم ولمصلحة كل فرد فيها . وعلى البلدان النامية ان تعتمد ، وفقا لخططها واهدافها الانمائية ، الى ايلاء أفق فئات السكان اولوية في مجالات السياسة العامة ، مثل مجالات الانماء الريفي المتكامل ، والاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي ، والخدمات الصحية الاساسية ، ومستويات التغذية ، والتعليم والتدريب ، والسكان ، والاسكان وما يتصل به من مرافق مجتمعية في كل من المناطق الحضرية والريفية ، والعمالة . وينبغي لجميع البلدان ، ادراكا منها لاهمية البيئة البشرية كأساس للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ان تكثف جهودها من اجل حماية البيئة والحفاظ عليها والرقى بها . وينبغي للدول المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية أن تساعد البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في أداء المهام السالفة الذكر .

٦٨ - وسعيا لضمان مشاركة المرأة في الجهد الكلي للانماء الى أقصى حد ممكن ، على جميع الدول والمنظمات المختصة ان تولي الاولوية عند صياغة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (٩٤) ، الذي عقد في مدينة مكسيكو في الفترة من ١٩ حزيران / يونيه الى ٢ تموز / يوليه ١٩٧٥ .

(٩٤) انظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (منشورات الامم المتحدة ،

رقم المبيع : E.76.IV.1) .

زاي - زيادة الانتاج وتنويعه

- ٦٩ - ينبغي للبلدان النامية اعتماد وتنفيذ تدابير لزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية ، بغية توفير البضائع والخدمات اللازمة لرفع مستويات المعيشة وتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المختصة اتخاذ الخطوات اللازمة لمساندة تلك التدابير .
- ٧٠ - ينبغي أن تهدف البلدان النامية الى تحقيق معدل نمو في انتاج الصناعة التحويلية يزيد كثيرا عن ٨ في المائة سنويا خلال النصف الثاني من العقد . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم ، في مجال التصنيع ، بتنفيذ مقررات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي (٩٥) ، الذي عقد في ليما في الفترة من ١٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ .
- ٧١ - ينبغي أن تهدف البلدان النامية الى تحقيق المعدل السنوي الأدنى للنمو في الانتاج الزراعي ، وهو ٤ في المائة ، خلال النصف الثاني من العقد . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تنفيذ مقررات مؤتمر الاغذية العالمي (٩٦) ، الذي عقد في روما في الفترة من ٥ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة أن تساعد البلدان النامية في جهودها لتحقيق هذا الهدف .
- ٧٢ - ينبغي اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وعاجلة لمكافحة التصحر ، والتلح والاضرار الناجمة عن الجراد أو أية ظاهرة طبيعية أخرى تؤثر تأثيرا سيئا على الانتاج الزراعي في البلدان النامية .
- ٧٣ - ان ممارسة جميع البلدان ، ممارسة حرة وفعالة ، لسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ستؤدي دورا هاما في تحقيق غايات العقد وأهدافه . وينبغي للبلدان النامية اتخاذ خطوات لانماء كل ما في مواردها الطبيعية من امكانيات . وينبغي بذل جهود متضافرة دافعا عن الممارسة الحرة والفعالة لحق كل دولة في السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية . وعلى الوكالات المختصة في منظومة الامم المتحدة مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها ، فيما يتعلق بتشغيل وسائل الانتاج المؤتممة .

حاء - تعبئة الرأي العام

- ٧٤ - ان الادراك المتزايد على المستوى الحكومي لحقيقة الاعتماد المتبادل بين البلدان ، وللحاجة الماسة الى تضيق الهوة المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، يدعو الى بذل جهود مجددة لتعبئة الرأي العام ، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، لتأييد غايات وسياسات

(٩٥) انظر A/10112 .

(٩٦) انظر تقرير مؤتمر الاغذية العالمي (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع :

(E.75.II.A.3) .

الاستراتيجية الانمائية الدولية ، بحيث يصبح الرأى العام سنداً للحكومات في القيام بتنفيذ التزاماتها تنفيذاً مبكراً . وقد اوضحت هذه المهمة الآن أكثر ضرورة عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ بالنظر الى الانكماش الاقتصادى الحالى ، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية .

طاء - القضاء على العدوان الاجنبى واحتلال الاجنبى والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاستعمار

٧٥ - طبقاً للأحكام ذات الصلة في قرارى الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) و ٣١٧٦ (د - ٢٨) ، فإنه لا يزال يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولى أن يتخذوا ، مجتمعين ومنفردين ، تدابير قوية ولموسة لانتهاء كل أشكال العدوان الاجنبى واحتلال الاجنبى ، والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، والاستعمار . ومن واجب كل الدول أن تساند البلدان والأقاليم والشعوب المعنية وتساعد على استرداد سيادتها القومية وسلامة أراضيها وحقوقها الأساسية التي لا تنكر .

الجلسة العامة ٢٤٤١

١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥

*

* *

مقررات أخرى

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى

(الهند ١٢)

قامت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٢٤٤١ المعقودة في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (٩٧) ، بما يلي :

(أ) أحاطت علماً بمشروع القرار المعنون "توحيد قواعد ومبادئ قانون الانمـاء الاقتصادى الدولى وتطويرها التدريجى" الوارد نصه أدناه ، وقررت ادراج هذه المسألة كبند مستقل في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والثلاثين ، على أمل أن يحال هذا البند الى اللجنة السادسة للنظر فيه :

(٩٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ١٢ من

جدول الاعمال ، الوثيقة A/10467، الفقرة ٥٨ .

"توحيد قواعد ومبادئ قانون الانماء الاقتصادى
الدولى وتطويرها التدريجى

"ان الجمعية العامة ،

"ان تشير الى الفقرة ١ من المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة ، التي تدعو
الجمعية العامة الى أن تنشئ دراسات وتشير بتوصيات بقصد تشجيع الانماء التدريجى
للقانون الدولى وتدوينه ،

"وان تشير الى قرارها ٣٠٨٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر
١٩٧٣ ، الذى قامت فيه ، في جملة أمور ، باعادة تأكيد الحاجة الملحة الى وضع قواعد
عالمية النطاق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أو تحسين هذه القواعد ،

"وان تضع فى اعتبارها أنه توجد بالفعل قواعد ومبادئ في ميدان الانماء
الاقتصادى هي ذات علاقة بالموضوع من الناحية السياسية ، وكافية من الناحية القانونية ،
ومناسبة للتوحيد ، كتلك الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ
في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم
المتحدة الانمائى الثانى ، و ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في
١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى
دولى جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن
ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/
سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، الى جانب القرارات والمقررات
ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والاتفاق العام بشأن
التعريفات الجمركية والتجارة ، والمنظمات الاقتصادية والمالية الاخرى الداخلة في منظومة
الامم المتحدة ،

"واقترنا منها بأن هناك شعورا قائما منذ زمن طويل بالحاجة الى مدونة شاملة
لقواعد السلوك الاقتصادى ، قائمة على اساس العدالة ، والمساواة في السيادة ، والاعتماد
المتبادل ، والمصلحة المشتركة والتعاون ، ينبغى أن توجه العلاقات الاقتصادية الدولية ،
وخاصة في هذا الوقت الذى يواجهه العالم فيه أزمة اقتصادية عامة ومشاكل متعاظمة تتصل
بالتخلف في معظم البلدان النامية ،

١ - ترجو من الامين العام دراسة مسألة توحيد قواعد ومبادئ قانون الانماء
الاقتصادى الدولى ، وانمائها التدريجى وامكانية تدوينها ، آخذا بعين الاعتبار ، بوجه
خاص ، القرارات المشار اليها آنفا ؛

٢ - وترجو من الامين العام تقديم دراسته عن هذه المسألة الى الجمعية
العامة لتنظر فيها في دورتها الحادية والثلاثين . " ؛

(ب) أيدت توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في الفقرة ٥ من قراره ١٩٥٠ (٥٩ - د) المؤرخ في ٢٢ تموز / يوليه ١٩٧٥ بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية ولغة عمل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بالإضافة الى الانكليزية والفرنسية ؛

(ج) أحاطت علما بالوثائق الآتية :

- ١ ' تقرير الأمين العام عن المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية لحكومة غينيا-بيساو (٩٨) ؛
- ٢ ' تقرير الأمين العام عن المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للأقاليم التي لا تزال تحت السيطرة البرتغالية (٩٩) ؛
- ٣ ' تقرير الأمين العام عن مساعدة المناطق المنكوبة بالجفاف في الصومال (١٠٠) ؛
- ٤ ' تقرير الأمين العام عن مساعدة المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا (١٠١) ؛
- ٥ ' ملخص " التقرير الموجز عن حالة السكان في العالم في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ وآثارها على المدى البعيد " (١٠٢) ونتائجه (١٠٣) ؛
- ٦ ' تقرير الأمين العام عن السنة العالمية للسكان ١٩٧٤ (١٠٤) .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(البند ٥٦)

أحاطت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ٢٤٢٠ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (١٠٥) ، بتقرير مجلس التنمية الصناعي عن أعمال دورته التاسعة (١٠٦) .

(٩٨) A/10105 و Add.1-3 .

(٩٩) A/10106 و Corr.1 و Add.1-3 .

(١٠٠) A/10258 .

(١٠١) A/10259 .

(١٠٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E/74.XIII.4 .

(١٠٣) E/5624 .

(١٠٤) E/5602 و Corr.1-2 .

(١٠٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٦ من

جدول الأعمال ، الوثيقة A/10385 ، الفقرة ١٢ .

(١٠٦) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/10016) .

صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية

[البند ٥٨ (ب)]

قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٢٤٢٠ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (١٠٧) ، مشيرة الى قراراتها ٢١٨٦ (د - ٢١) المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ و ٣٢٤٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وبعد النظر في الاجزاء ذات الصلة بالامر من تقريرى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي عن دورتيه التاسعة عشرة (١٠٨) والعشرين (١٠٩) ، ابقاء المهام الاصلية لصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية على حالها حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وفقا للتدابير المنصوص عليها في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢١ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ .

المعايير المنظمة للتمويل المتعدد الاطراف
لمشاريع الاسكان والمستوطنات البشرية

[البند ٥٩ (ج)]

قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٢٤٣٢ المعقودة في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (١١٠) ، ونظرا لتأخير تعميم تقرير الامين العام بشأن المعايير المنظمة للتمويل المتعدد الاطراف لمشاريع الاسكان والمستوطنات البشرية (١١١) ، ان تطلب الى الامين العام احالة التقرير الى الالجهزة المختصة في الامم المتحدة ، بما فيها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الرابعة ، على ان يطلب اليها ان تقدم تعليقاتها الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والستين .

(١٠٧) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٨ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/10349/Add.1 ، الفقرة ١٨ .

(١٠٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5646) .

(١٠٩) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢ ألف (E/5703/Rev.1) .

(١١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/10412 ، الفقرة ٢٨ .

(١١١) A/10225 .

المشاكل الغذائية (١١٢)

(البند ٦٠)

أحاطت الجمعية العامة علماً ، في جلستها العامة ٢٤٤١ المعقودة في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (١١٣) ، بتقرير مجلس الأغذية العالمي (١١٤) ، وبتقرير الأمين العام عن اجتماع البلاد المهمة بموضوع انشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية (١١٥) ، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

(البند ١٢٣)

قامت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٢٤٤١ المعقودة في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (١١٦) ، بما يلي :

(أ) أحاطت علماً بتقرير اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة عن أعمال دورتها الأولى (١١٧) ؛

(ب) قررت أن ترجيء الى دورتها الحادية والثلاثين النظر في مشروع القرار المعنون " اللجنة الحكومية الدولية الخاصة المعنية بالتجارة الدولية " والوارد نصه أدناه ، دون مساس باحتمال نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء في هذه المسألة في دورته الرابعة :

" اللجنة الحكومية الدولية الخاصة المعنية بالتجارة الدولية

" ان الجمعية العامة ،

(١١٢) أنظر قرار الجمعية العامة ٣٥٠٣ (د - ٣٠) .

(١١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٦٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/10394 ، الفقرة ١٠ .

(١١٤) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/10019) .

(١١٥) A/10333 .

(١١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ١٢٣ من

جدول الأعمال ، الوثيقة A/10344/Add.1 ، الفقرة ٢٧ .

(١١٧) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٥ (A/10005 و Corr.1) .

" ان تؤكّد من جديد الالمانى المشتركة لجميع شعوب العالم فى تحقيق مستويات معيشة ورفاه افضل ، والحاجة فى هذا الصدد الى ايجاد طرق للاسراع بانما* البلدان النامية ،

" وان تشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد (١١٨) ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (١١٩) والفصل دى الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ فى ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ،

" وان تضع نصب عينيها العمل الذى حققته الامم المتحدة ، ولا سيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، بغية الوصول الى صياغة ابعاد جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ولا سيما فى مجال التجارة الدولية ،

" وان تسلم بالاهمية الاساسية للتجارة الدولية باعتبارها اداة للتوزيع العادل للثروة العالمية واداة لدفع عجلة الانماء فى البلدان النامية ،

" وان ترى انه لا يمكن الاستغناء عن تعزيز توسع متزايد فى التجارة الدولية كوسيلة لتأمين تكافل اقتصادى دولى قائم على اساس مبادئ المساواة التامة للامم وسيادتها ،

" وان تعترف بالحاجة الملحة الى تحديد معايير دولية جديدة لزيادة تدفق التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ولتحقيق مزايا اضافية لصادرات هذه البلدان الاخيرة ومن ثم تحقيق اشتراك اكبر فى التجارة العالمية ،

" ١ - تقرر ان تنشئ داخل اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لجنة حكومية دولية خاصة المعنية بالتجارة الدولية يوكل اليها ان تعد ، فى ضوء المفاوضات الجارية او التى ستجرى داخل أو خارج نطاق الامم المتحدة ، مشروع اتفاق عام للتجارة يقدم الى الجمعية العامة فى موعد لا يتجاوز دورتها الثانية والثلاثين ، متضمنا معايير تنظم العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بهدف تشجيع اشتراك البلدان النامية على نحو اكبر واكثر عدالة فى التجارة العالمية عن طريق تطبيق المعاملة التفضيلية ، فى جملة امور اخرى ، على ان تؤخذ فى الاعتبار الحاجة الى تضيق الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

" ٢ - وتقرر ان تنظر فى دورتها الثانية والثلاثين ، وفى ضوء نتائج العمل الذى تقوم به اللجنة الحكومية الدولية الخاصة ، فى عقد مؤتمر مفوضين للموافقة على اتفاق عام للتجارة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ؛

(١١٨) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) .

(١١٩) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) .

" ٣ - وترجو من مجلس التجارة والائماء اعطاء أولوية لعمل اللجنة الحكومية الدولية الخاصة وأن يقوم ، بالتشاور مع الحكومات المعنية ، بوضع الجدول الزمني لعمل اللجنة وتنظيمه ؛

" ٤ - وترجو كذلك من الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً مرحلياً عن العمل الذي قامت به اللجنة الحكومية الدولية الخاصة " .